ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الاقتصادية...

شهد شهر سبتمبر **إطلاق وزارة المالية الإصدار الثامن لموازنة المواطن للعام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، تحت عنوان «مساندة النشاط الاقتصادي وترسيخ مبدأ المواطنة ودعم التنمية البشرية والحماية الاجتماعية»**، والذي يتضمن شرحًا مبسطًا لرؤية الإصلاح الاقتصادي وأهدافه ودور وزارة المالية في الإصلاح المالي مع تسليط الضوء على أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي الحالي، وذلك حرصًا من الحكومة على إشراك المواطن في صياغة أولويات السياسات المالية للدولة عبر تعريفه بأهم بنود الإنفاق والإيرادات وأهم برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها والبرامج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشته.

وتُعد «موازنة المواطن» **أحد الوثائق الأساسية المهمة التي تستخدمها وزارة المالية في التواصل بشكل مباشر مع المواطنين وإشراكهم في رؤية الحكومة؛** بهدف مد جسور التواصل المجتمعي الدائم الذي تحرص الوزارة عليه مما يزيد من المصداقية والشفافية في عرض أحدث توجهات السياسة المالية للدولة، كما تعد إحدى أدوات الموازنة التشاركية التي تستخدم في تدريب الكوادر من الحكوميين وغير الحكوميين ضمن فعاليات الموازنة التشاركية التي بدأت في محافظتي الإسكندرية والفيوم؛ بهدف تعزيز الشفافية، والمشاركة المجتمعية.

وتجدر الإشارة إلى أن وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية قد قامت بعقد زيارة إلى محافظة الفيوم لبعض الشباب للقاء محافظ الفيوم وزيارة أهم المشروعات التنموية بالمحافظة. ومن خلال حوارهم مع السيد المحافظ وكذا زيارة بعض المشروعات، قام الشباب بالاطلاع على ما تم تطويره من مدارس، وتطويره بقرية تونس والمتاحف من أجل تنشيط السياحة، وما تم تنفيذه بمشروع تنقية بحيرة قارون الذي يوفر فرص عمل لآلاف الصيادين وزيادة اشغال الفنادق المطلة على هذه البحيرة، إضافة إلى المشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة» الذي يخدم ثلث سكان المحافظة خلال المرحلة الأولى، وتبطين الترع، وتوفير سكن كريم لنقل المواطنين من المناطق العشوائية.

وتكشف "موازنة المواطن" هذا العام مدى استفادة المواطن المصري من برامج الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية خاصةً برامج الصحة والتعليم إضافة إلى حزمة استثنائية من البرامج الاجتماعية لتخفيف عبء الإصلاح على المواطنين، كما تتضمن أيضًا معلومات أكثر تفصيلاً بخصوص **المبادرات الموجهة لصالح المواطن في مختلف المحافظات** مثل المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، ومنظومة التأمين الصحي الشامل، ومبادرة مساندة تصدير السيارات ومبادرة دعم تنشيط الصادرات، وغيرها من البرامج الاجتماعية مما يعطي صورة أفضل للمواطن عن مدى استفادته من تلك المبادرات.

إن موازنة عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ تلقي الضوء على المستهدفات المالية الكلية والقطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي بالخطة **الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** التي توضح التركيز على برامج تعميق التصنيع المحلي وتحفيز الاستثمار الصناعي وتحسين جودة المنتجات الصناعية، وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات فضلاً عن التحول إلى المجتمع الرقمي وتوجيه الاستثمارات للقطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة مع تمكين الشباب والمرأة، والتركيز على مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تخلق فرص عمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ودمج تلك المشروعات والكيانات التي تعمل بالاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣.٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وقد إرتفع معدل النمو الإقتصادى ليحقق ٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ونحو ٠.٧% خلال الربع الأول من نفس العام. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٣% فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٩.٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بمساهمة قدرها ٣.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار ٢.٢ نقطة مئوية، مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٦.٩ نقطة مئوية خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**.

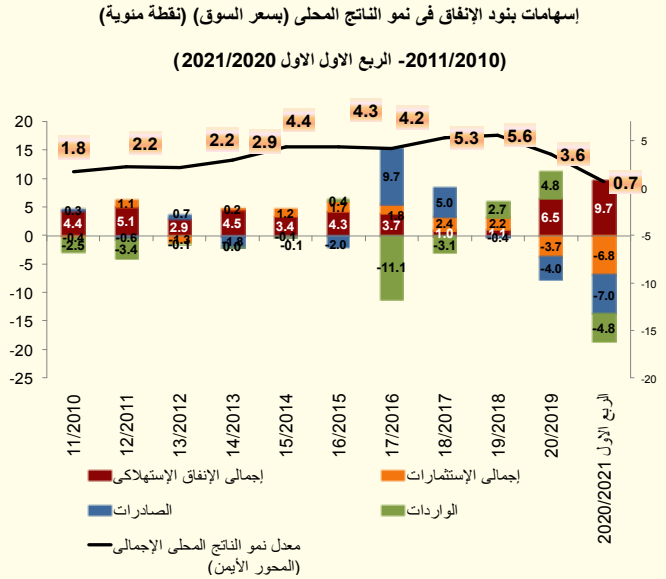

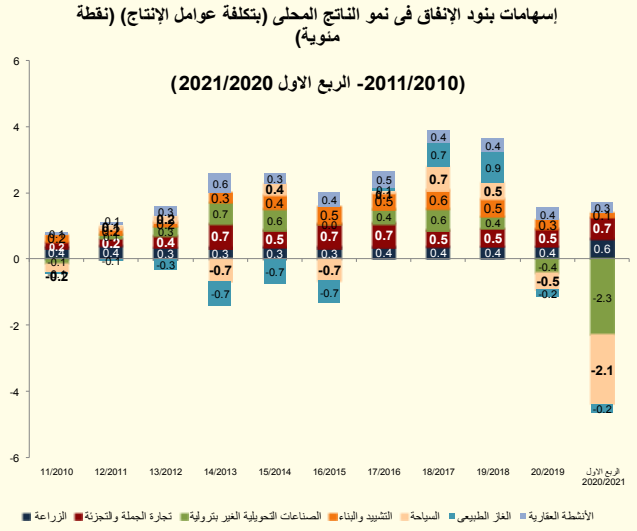

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١١.٨% خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بـ ٣.٦% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٩.٤ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣.٤% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١.٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢.٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤.٥% خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي

في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١.١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٥.٦% (مساهماً بنحو ٠.٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣.٤% (ليساهم بـ٠.٣ نقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٥.٠% (ليساهم بنحو ٠.٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤.٧% (ليساهم بنحو ٠.٧ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٥.٢% (ليساهم بنحو ٠.٢ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٤.٢% (ليساهم بنحو ٠.٦ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٢.٦% (ليساهم بنحو ٠.١ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ونمو قطاع التعليم بـ٤.٥% (ليساهم بـ٠.١ نقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٤.٩% (ليساهم بـ٠.١ نقطة مئوية).

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠.٨ **مليار دولار خلال** شهر سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٨.٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ٣٧.١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢.٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو ٢.٣-% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٢/٢١، كما بلغ الميزان الأولى ٠.١-% من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٩.٤%، بينما إرتفعت المصروفات بنسبة تزيد بلغت نحو ١٦.٢%، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الإجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٢٢٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٢/٢١، لترتفع بنحو ١٩.٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٩.٤%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٨.٨% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢١.٢%.

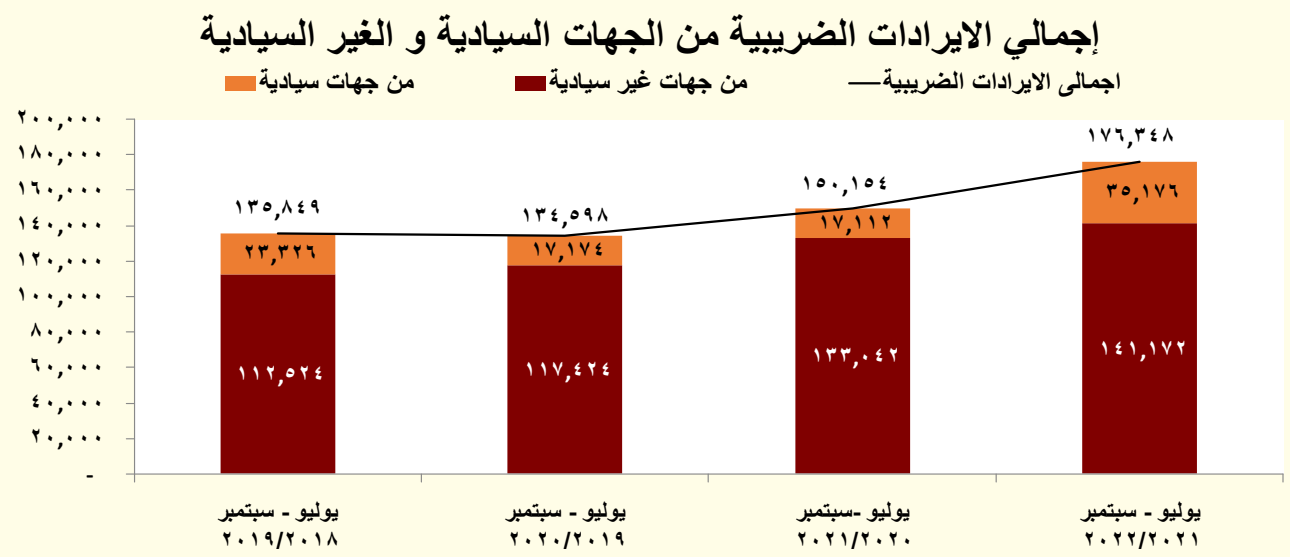

حققت الإيرادات الضريبية نحو ١٧٦.٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٦.٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧.٤%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ١٨.١ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٠٦%) لتسجل ٣٥.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٧.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٨.١ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٦.١%) لتسجل ١٤١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٣٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **على جانب الحصيلة الضريبية من الضرائب على الدخل (الأشخاص والشركات)؛**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات** بـ٠.٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٦%) لتحقق نحو ١٣.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٠.٥ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٩.٤%) لتحقق نحو ٦.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **إرتفاع الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس** بـ١.١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦%) لتحقق نحو ٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٠.٥ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٤%) لتسجل ٨٥.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٧.٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١.٨%) لتحقق ٤٣.١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ١.٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥.١%) لتحقق ١٠.٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١.٦ مليار جنيه بنسبة ٧%** لتحقق ٢٤.٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٩%) لتحقق ٢.٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٧ مليار جنيه** لتحقق ٢٩.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٧ مليار جنية لتحقق نحو ٢٦.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٠.٥ مليار جنيه** (بنسبة ٦%) لتحقق ٩.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢١.٢% من إجمالى الإيرادات) نحو ٤٧.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢.٢ مليار جنيه لتصل الى ١٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - فى ضوء **إرتفاع الحصيلة من موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة** بـ١.٦ مليار جنيه لتحقق ٩.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وقد حققت الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية نحو ١٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٢٣.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٦.٢% لتسجل ٣٩١.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٢/٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١١.٤ مليار جنيه بنسبة ١٤.٥% ليحقق ٩٠.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ٤.٧ مليار جنيه ليحقق ١٥.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق على شراء الأدوية والمنفق على المياه والإنارة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٧.٣ مليار جنيه ليحقق ٦٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية** بنحو ٠.٩ مليار جنيه لتحقق ١٣.٣مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفع الإنفاق على بدل الإنتقالات** بنحو ١.٤ مليار جنيه لتحقق ١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **إرتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ٥.٥ مليار جنيه لتصل نحو ٣٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ✓ **كما بلغ الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة)** نحو ٤.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** الممولة من الخزانة العامة للدولة بنحو ٥.٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٠%) لتسجل ٣٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٨.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
  - ✓ **زيادة الإنفاق على شراء المعدات بنحو ٤.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٢/٢١.**

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على الحماية الإجتماعية** بنحو ٢٠ مليار جنيه بنسبة ١٥.٧% ليحقق ١٤٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٢٧مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع الصحة** بنحو ٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٣٥.٢% ليحقق ٢٤.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .
- **إرتفع الإنفاق على قطاع التعليم** بنحو ٧.٦ مليار جنيه بنسبة ١٩.٥% ليحقق ٤٦.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٣٩.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر	
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠
الإيرادات	**٢٢٣,٩٠٤**	**٢٠٤,٧١٥**
الضرائب	١٧٦,٣٤٨	١٥٠,١٥٤
المنح	١٧	٣١٤
الإيرادات الأخرى	٤٧,٥٣٩	٥٤,٢٤٧
المصروفات	**٣٩١,٣٣٢**	**٣٣٦,٨١٦**
الأجور وتعويضات العاملين	٩٠,١٤٩	٧٨,٧٣٦
شراء السلع والخدمات	١٥,٣٧٥	١٠,٧٢٠
الفوائد	١٦٠,٧٧٣	١٣٥,٠٧٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٢,٠٠٧	٥٤,٧١٤
المصروفات الأخرى	٢٥,٢٨٢	١٧,٦٢٧
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٣٧,٧٤٦	٣٩,٩٤٩
الميزان النقدى	**-١٦٧,٤٢٨**	**-١٣٢,١٠١**
صافى حيازة الاصول المالية	**٥٧٥**	**٢,٨٧٥**
الميزان الكلى	**-١٦٨,٠٠٣**	**-١٣٤,٩٧٦**
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٢.٣٥٪**	**-٢.١١٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤.٢ مليار جنيه (٨٧.٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩.٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥.٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو

٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

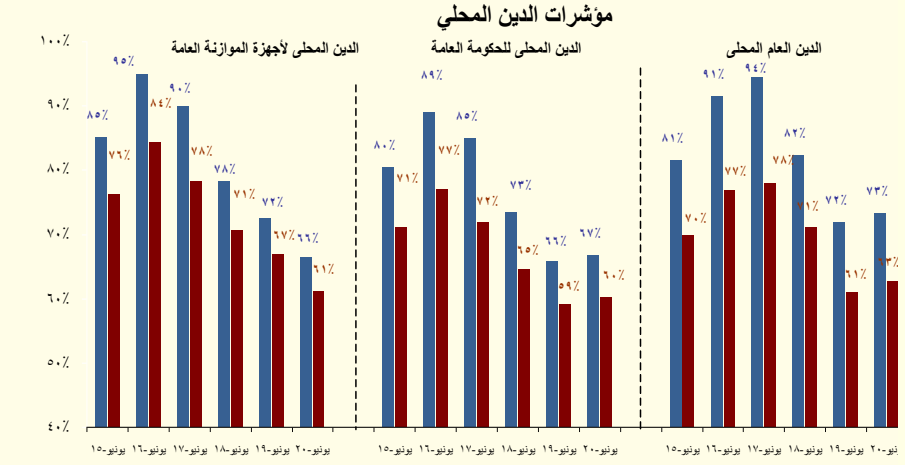

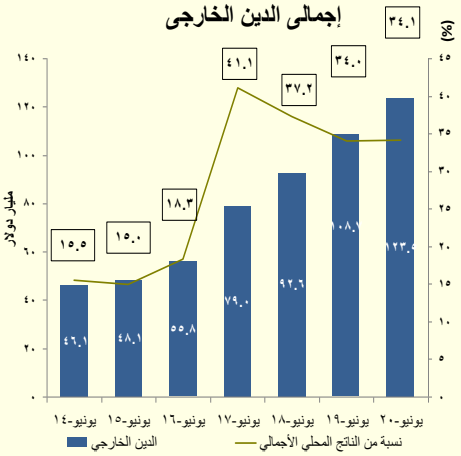

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ٦.٦% خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ٥.٧% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥.٩%، مقارنة بـ٣.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٤.٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١، مقابل نحو ٤.٥% خلال الشهر السابق.

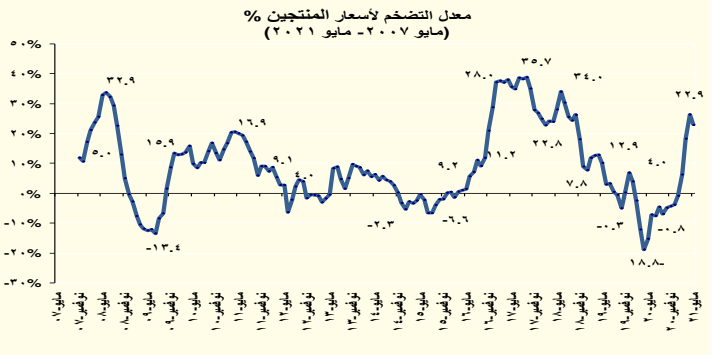

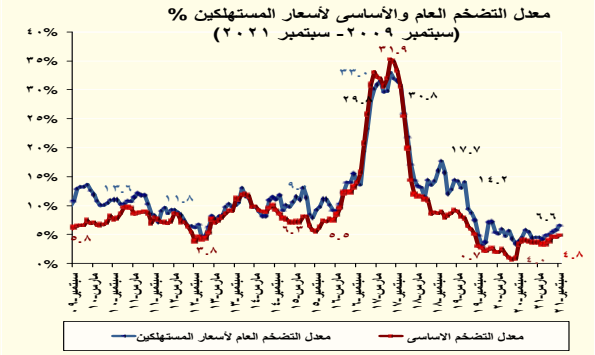

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق١٨.١ % في مايو ٢٠٢١ (5257.4 مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩.١% في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض **المعروض النقدي الي** ١١.٩ % في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣.٣ ٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ١٢.٨% في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٦٪ خلال الشهر الماضي. وقد انخفض معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ٢٠.١ ٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠.٩ ٪ في الشهر الماضي، نتيجة انخفاض **معدل ن الودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية** لتصل إلى٦.٩٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠٪ في الشهر الماضي.

- و قد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** الي ٨٧.٣٪ (247.96 مليار جنيه) مقارنة بـ -٥٥٥.٢٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفض معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك ليسجل ١٠٪ في يوليو٢٠٢٠، مقابل ٧٦.٥٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ١٦% في نهاية مايو ٢٠٢١ (5009.4 مليار جنيه) مقارنة بـ ١٣.٩٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ١٢.١٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١١٪ خلال الشهر الماضي.

أيضاً، **انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي – بشكل طفيف مسجلة ٢٢.٣٪ (5628.8مليار جنيه) في نهاية مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢.٩٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢١ **الإبقاء دون تغيير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨.٢٥٪ و٩.٢٥٪ و٨.٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨.٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى فائض بلغ نحو ١.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بعجز بلغ -٥.١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بنحو ١٣ مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق وذلك نتيجة التحسن الملحوظ فى الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

  - **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعاً فى مستوى العجز بنحو ٦ مليار دولار ليصل الى نحو ١٣.٣ مليار دولار (مقابل عجز قدره ٧.٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**
    - تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٦٢.٢% ليقتصر على نحو ٣.٢ مليار دولار (مقابل ٨.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل تأثراً بجائحة كورونا.
    - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٢.٧% ليسجل ٣٠.٧ مليار دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٢٧.٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات من الأدوية والأجهزة الطبية، والقمح و قطع غيار السيارات، وقطارات السكك الحديدية.
    - بينما حد من ذلك تحسن عجز الميزان التجاري البترولي ليسجل فائض بلغ ١٧٤.٩ مليون دولار مليون دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٧٧٣.٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
    - ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٨.٥% لتسجل ٣٣.٤ مليار دولار (مقابل ٢١.٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
    - تراجع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي بمعدل ٣.٦% ليسجل ٨.٩- مليار دولار (مقابل ٩.٢- مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
  - **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ١٧.١ مليار دولار (مقابل نحو ٤.١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بزيادة بنحو ١٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق.** حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ١٦ مليار دولار (مقابل نحو ٧.٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، وانخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر ليسجل نحو ٥.٩ مليار دولار. وقد إستقر صافى التدفقات بغرض الإستثمار في القطاعات غير البترولية عند ٥.١ مليار دولار، ومنها زيادة صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس الأموال بمقدار ١٥٤.٨ مليون دولار لتسجل ٥٢٨.٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة.